

شروط الرهن

بذلك الدين المذكور ليرجع الرهن المذكور اجرا ايضا كونه رهنه بما ليس
 مستحق عليه شرعا بسبب الاكراه المذكور ولا فرج العرف المذكور في ارض
 ولا عليه شيء مما ذكرناه سابقا والله اعلم **مسئلة** في حرم
 على يمين وكل اخر ليطالب الميراث للينيم في ارض معلومة وخصم في ذلك
 ثم بعد ذلك في الوكيل المذكور وكيل لشركا الينيم في الارض المذكورة انه
 غير الينيم المذكور بحصته الارض الفلانية وهو يملك به الارض الفلانية
 قبل نيقدا قرار الوكيل المذكور على الينيم المذكور. اول فلو بلغ الينيم
 وان تصدورا القاسمه بين الوكيلين وطلب حصته من الميراث على
 فريضة الله في جميع الارض **اجاب** في جواب الينيم المذكور لان ذلك خلاف
 رحمه الله تعالى لا يقتضيه قرار الوكيل المذكور على الينيم المذكور لان ذلك خلاف
 وظفته التي وكل فيها لانها المطالبة كما ذكرنا في المحاشية فيه وذلك لا يتناول
 القاسمه ولا يصح منه فاقراره بذلك باطل فلو بلغ الينيم المذكور وان
 صدر المقتاسمه المذكور وطلب حصته من ذلك اجاب الى ذلك
 بالوجه الشرعي والله عز وجل اعلم **مسئلة** في مطلق التصرف بينها معاملة
 ولم ير الا بتعاضل وبقالبان المال حتى صار المال قد ركب استب القليل
 ثم بعد ذلك حصلت المخاصمة بين المدينين والدين منها ولو يرضع منه
 بالوجه الشرعي الا اني حفر من ذلك ثم ساق له تاليف حتى اوفاه اياه ثم
 توفي الدين الى رحمة الله تعالى وخلف ورثة في والي المدينين وطلبوا
 منه قدرا معلوما مستبدين لما ائنه باقي دين عليه لورثتهم المذكور فلم
 يصا دفعهم على ذلك فاطهروا محقة بذلك ولم يثبت شرعا بذلك فاراد
 الدين السفر الى بلد اخر ففنعوه من السفر وقالوا لا بد من تسليم
 الدين الذي بقي عنده مورثا ويرثهوه بالجس والتمنع عن السفر وهو
 قادر على ذلك والمدين عاجز عن دفعهم ويحتاج الى السفر ولو جسد
 انقطعت عنه الرقعة وانضر ضررا شديدا فاقر مكرها بكلام بسكتهم
 فقال اسافر وارجع وارضيكم فضل يلزمه ما ادعوه بكم الافرار
 المذكور ام لا افتونا ما جرين **اجاب** رحمه الله تعالى لا يلزمه
 ما ادعاه بصورة لغتله المذكور كما ذكر لان قوله ارجع وارضيكم
 شانه تعالى يجوز ان يراد به الوعد بما يرضيهم بعد رجوعه وقاعة

قول اسافر وارجع وارضيكم ليس باقرار

الافرار

الافرار في الفزاره

الافرار الاحد باليمين وعلى تقدير لو نطق في ذلك ناهي صرح في الفزاره
 حال عن الاحتمال فاقرار الاكراه الشرعي به يبطله لقوله صلى الله عليه وسلم
 رفع عن امتي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه وعلى تقدير خلو ذلك
 عن الاكراه المذكور ايضا فالافرار لعلق لا ع لان الاقرار اخبار عن واقع
 سابق والواقع لا يعلق كما قالوا والله اعلم **مسئلة** في الفزاره
 بالنسب **مسئلة** عن رجل تزوج امرأة تزوجا صحيحا ثم عا سبوا فبطل
 الفزاره شرعا ثم دخل بها وحولا صحيحا شرعا ثم غاب عنها بعد الدخول
 بها مدة سنة اشهر ثم كتبت اليه كتاب البراءة عن المهر معلقه بشرط
 ايقاع منه عليها فطلتها ثم بعد معة سنة اشهر ادعت انها بنته تحصل
 يلحق نسبها بنسبه ولا يقبل بغيره حتى مات ورثته ام لا افتونا ما جرين
اجاب رحمه الله تعالى نعم يلحق بنسب البنت المذكورة بنسبه ولا يلحق
 من غيره لها ولم يكن حصته قاضي بلده كما يوجد من سباق المنقول
 اما لو كان محجرا دفن بها لم يثبت عنه ولم يره لانه لا يوجد من العباب والرواية
 ان من حقه وادى في ركاح صحيح لا مكان لانه اقرار ان لم يلقه فان
 اجر بلا عذر استنقر بنسبه او تغذر فلا يستنقر ومن العذر كان غايبا
 كالزوج المذكور بقائه عند قاضي بلده او حرق يصل بلكه ولكن يبادر
 بالوصول وينتهد فان اجر السير ولم يقبل بطل حقه سواء الشهد ام لا
 وان اخذ في السير ولم يشهد بطل حقه ايضا على الاصح وان لم يكن في موضعه
 قاضي فالحكم لو كان واراد ايضا التأخير الى بلده وجوز اياه كما هو الاصح
 وهذا الزوج للغايب ثم تمت البنت عند قاضي بلده فورا ولم يبادر
 بالوصول مع وجود مكان كون البنت منه والله عز وجل اعلم **مسئلة**
 عن رجل هلك الى رحمة الله وخلف ابنا وبناتا وثلاث زوجات ثم هلك الابن
 المذكور وخلف ابنا فقط هلكت ابنته هلك الابن المذكور وله عصبه بنو بنو عمه
 حصه ثبت ذلك باقرار المالك الاول الذي هو الجد مع مصادقة ابن
 الابن المذكور للعصبه المذكورين على ما قر به حيث المذكور فصل بعقد
 هذا الاقرار من الجد مع المصادقة كدبت المنة انما شهدت باقرار الجد
 مع مصادقة ابن الابن المذكور في حال صحته فصرحها اعني اكد وابن
 الابن المذكور او ابا من **اجاب** في اقرار ابن الابن المذكور بما ذكرناه
 بينة عادله بان جدهم فلانا الذي يجمعهم وان لم يكن اقرب الى المتسبين اليه

الطلاق